

قسم العلوم المالية والمصرفية / المرحلة الثالثة

المادة : ادارة المصارف / المحاضرة الثالثة

رابعا : مكونات رأس المال المصرفي

ويعد رأس المال المصدر الأول الذي يعتمد عليه المصرف في أول نشاطه وهو أفضل المصادر وأكثرها ملاءمة لاحتياجات التمويل الاستثماري، ومن الضروري أن يكون رأس مال المصرف كافيا بدرجة تمكنه من مزاوله نشاطه، وان كبر حجم رأس المال يمكن المصرف من الاستثمار في مشروعات كبيرة نسبيا في بداية نشأته بما يسمح له من اكتساب الشهرة اللازمة لنجاحه لتحقيق أغراضه. اذ يعد رأس المال أفضل الموارد الراسخة التي يمكن توظيفها في مجال المساهمة المباشرة في المشروعات والقروض متوسطة وطويلة الأجل.

ويتكون رأس المال الممتلك من المكونات الأساسية التالية :

رأس المال المدفوع : ويعد رأس المال المدفوع جزء من رأس المال الذي تطالب به المصارف من قبل السلطات الرقابية (البنك المركزي) ويدفعه المساهمون في حالة خسارة المصرف أو تصفيته بعد تسديد الالتزامات والديون كافة المترتبة على المصرف تجاه الدائنين. وتتمثل في رأس المال المدفوع الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع ويدفعه المساهمون عند بدأ تكوينه وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة. **ويتكون رأس المال المدفوع من المكونات الأساسية الآتية :**

١- الأسهم العادية

٢- الأسهم الممتازة

٣- الأرباح المحتجزة

٤- الاحتياطيات

► خامسا : مفهوم كفاية رأس المال المصرفي :

تعني كفاية رأس المال (capital adequacy) الطرق التي يستخدمها مالكو وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فان كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر، ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه. وتحدد مفهوم كفاية رأس المال بكونه يمثل مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً بحيث يستطيع المصرف من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية ، إذ إن خصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في الوقت نفسه، تبرز أهمية كفاية رأس المال المصرفي لتلك الأطراف، فإدارة المصرف تهتم بكفاية رأس المال بهدف جذب المودعين والمقرضين والمستثمرين، في حين يهتم المودعين بقوة المصرف وملاءمته لحماية ودائعهم من خلال نظرتهم إلى رأس المال والاحتياطيات مقارنة بحجم الودائع. لذا تسعى المصارف لجعل رأس مالها كافياً

وملائما ، لقيامها بأنشطتها المختلفة في مجال الإقراض والاستثمار وقبول الودائع، فالمصارف غالبا ترفع رأسمالها من اجل التوسع في الاستثمار لتكون قادرة على أفناع مالكي الأسهم بأنهم قادرون على دعم التوسع.

► سادسا : أهمية كفاية رأس المال المصرفي :

تستند أهمية كفاية رأس المال إلى ضرورة تأمين الضمان والأمان الكافي لأصحاب الودائع والدائنين، مع المحافظة على عائد معقول للمساهمين، و بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييرها يحتل أهمية متزايدة نظرا لتنامي فعاليات المصارف التجارية وتوسعه في الإقراض دون أن يصاحب ذلك زيادة متنسقة في رأسمالها، وأدى ذلك التوسع وما نجم عنه من مخاطر إلى بروز أزمة الديون العالمية وتأثر العديد من المصارف العالمية بذلك، وقد دفعت هذه التطورات السلطات الرقابية نحو مزيد من التشدد في إجراءات الرقابة وتطوير أساليب ومعايير جديدة لها لمساعدة المنشآت المصرفية في تجنب الوصول إلى مرحلة الإخفاق.

► سابعا : معايير قياس كفاءة رأس المال المصرفي

يهدف الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال المصرفي إلى تحديد حجم رأس المال الذي يفي بمتطلبات مرغوبة، ويكون بذلك من المناسب الاحتفاظ به والمحافظة على مستواه لتجنب الوقوع في المخاطر ، إذ لا يوجد هنالك معيار واحد امثل لكفاية رأس المال، حيث يختلف مستوى الكفاية المطلوبة لرأس المال من مصرف لآخر وفقا لحجم المصرف وطبيعة عملياته ، وبما إن رأس المال المصرفي يمثل حاجزا واقيا أمام الخسائر التي يتعرض لها المصرف أثناء ممارسته لأنشطته ، لذا من الضروري الاسترشاد بعدة معايير يمكن من خلالها التعرف على مقدار رأس المال المناسب الذي ينبغي أن يكون كافيا ليدخل الأمان والطمأنينة لدى المودعين من ناحية والسلطات الرقابية من ناحية أخرى ، فضلا عن بقية المتعاملين مع المصرف من المستثمرين في أسهم المصرف (أصحاب حقوق الملكية). إذ إن ارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي تعني ان المصرف مليء من الناحية المالية وذو قدرة على تلبية التزاماته تجاه زبائنه .

► ثامنا : مؤشرات قياس رأس المال المصرفي

١-نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع

٢-نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات

٣-نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر

٤-معيار رأس المال / الموجودات الموزونة بالمخاطر (معيار كوك)

► سابعا : معايير قياس كفاءة رأس المال المصرفي

يهدف الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال المصرفي إلى تحديد حجم رأس المال الذي يفي بمتطلبات مرغوبة، ويكون بذلك من المناسب الاحتفاظ به والمحافظة على مستواه لتجنب الوقوع في المخاطر ، إذ لا يوجد هناك معيار واحد يمثل لكفاية رأس المال، حيث يختلف مستوى الكفاية المطلوبة لرأس المال من مصرف لآخر وفقاً لحجم المصرف وطبيعة عملياته ، وبما إن رأس المال المصرفي يمثل حاجزا واقيا أمام الخسائر التي يتعرض لها المصرف أثناء ممارسته لأنشطته ، لذا من الضروري الاسترشاد بعدة معايير يمكن من خلالها التعرف على مقدار رأس المال المناسب الذي ينبغي أن يكون كافيا ليدخل الأمان والطمأنينة لدى المودعين من ناحية والسلطات الرقابية من ناحية أخرى ، فضلا عن بقية المتعاملين مع المصرف من المستثمرين في أسهم المصرف (أصحاب حقوق الملكية). إذ إن ارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي تعني ان المصرف مليء من الناحية المالية وذو قدرة على تلبية التزاماته تجاه زبائنه .

► ثامنا : مؤشرات قياس رأس المال المصرفي

- ١- نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع
- ٢- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات
- ٣- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر
- ٤- معيار رأس المال / الموجودات الموزونة بالمخاطر (معيار كوك)

وعلى مستوى المصارف التجارية تمثل الودائع شريان الحياة بالنسبة لها لأنها تعد من أهم مصادر الأموال التي يعتمد عليها المصرف في كافة أنشطته وهناك مبررات للاعتماد على الودائع كمصدر رئيس للأموال التي هي:

١- إن تكلفة الودائع أقل بكثير من تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة ، أي أن تكلفة الاقتراض تفوق كلفة الودائع لأن المقترضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر وبعبارة أخرى تكلفة الودائع تتمثل في معدل الفائدة الصريح والضماني الذي يدفعه المصرف للمودعين ، بينما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة تتمثل في العائد الذي يمكن للمستثمرين الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمارية بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطرة التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة المصارف.

٢- ان الودائع تعد من أكثر مصادر الأموال خصوبةً في حين لا يعد رأس المال مصدراً خصباً للطاقة الاستثمارية أو قد لا يمثل أحياناً ١% من مصادر المصرف المالية . علاوة على ذلك فإن فكرة تنمية الموارد المالية بإصدار الأسهم قد لا تكون مقبولة من قبل حملة الأسهم القدامى، لأنه يقلص من حجم الفائدة ويلحق ضرراً بمواقفهم التصويتية كما إن الكثير من المصارف لا تحبذ احتجاز الأرباح لان نسبة الأرباح الموزعة تعد مؤشراً على نجاح المصرف كما أنها لا تمثل نسبة يعول عليها في تنمية الموارد المالية ولا تتجاوز ١٠% من الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية.

٣- إن معظم الأموال القابلة للإقراض تأتي من الودائع، فهي تضمن وجود مصادر محلية للسيولة تكفي لتمويل المشروعات من دون الحاجة للاقتراض الخارجي أما بالنسبة لأهمية

الودائع بالنسبة للمودع سواء أكان فرداً أم منظمة أعمال تأتي في كونها أحد الموجودات المالية المهمة التي يرغب المودعين باقتنائها، التي تتصف بسهولة الحصول عليها، إذ يمكن لمختلف أصناف المدخرين التعامل بها. فصغار المدخرين الذين يصعب عليهم شراء الأسهم أو السندات تمثل الودائع البديل المناسب، كون المصارف تقبل الإيداع بأي كمية من المبالغ ، فضلاً عن عرض ودايع ذات مبالغ كبيرة موجهة لكبار المستثمرين ومنظمات الأعمال مثل شهادات الإيداع ذات الأصناف الكبيرة .

ثالثاً: أنواع الودائع المصرفية

١- الودائع حسب الامد

٢- الودائع حسب الملكية

٣- الودائع حسب منشئها

٤- الودائع حسب مصدرها

٥- الودائع حسب حركتها

٦- استحداث انواع جديدة من الودائع

➤ ادارة الاستثمار المصرفي

➤ أولاً . مفهوم الاستثمار

➤ يعد الاستثمار أحد المفاهيم الحديثة في الدراسات المالية والمصرفية، والاستثمار لغة يقصد به طلب الثمر من أصل المال ، والغاية من الاستثمار أنه وسيلة للحصول على الربح فهو ليس الربح . كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه " التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استثمارات مختلفة تؤدي الى أشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهية " .

➤ من التعريف أعلاه يتضح أن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي وهو المسؤول عن عملية الإبداع (Innovation) والتحول الاقتصادي ، مما جعل متخذي القرارات يولون الاستثمار اهتماماً كبيراً انطلاقاً من دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية .

➤ أن أدوات الاستثمار تشير في العموم الى الموجودات المالية Financial Assets التي تمثل مطلوبات على مصدري هذه الموجودات المالية ، أو يشار إليها بأنها تمثل الأوراق المالية القابلة للتسويق Marketable Securities التي هي موجودات مالية قابلة للتداول بسهولة وبكلفة رخيصة في أسواق منظمة Organized Markets .

► ويمكن التمييز بين أدوات الاستثمار من حيث كونها مباشرة وغير مباشرة ، فالاستثمار المباشر هو القيام بعمليات بيع وشراء الاوراق المالية مباشرة من قبل المستثمر أي أنها تحقق الملكية المباشرة للاوراق المالية Direct ownership مثل امتلاك الاسهم والسندات من قبل شخص معين طبيعي أم مؤسسي ، أما الاستثمار غير المباشر فهو يمثل الملكية غير المباشر Indirect ownership للاوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار وحدات الثقة في المصارف شركات الاستثمار المالي ، وأن المستثمرين الآن يتجهون بقوة نحو الاستثمار غير المباشر الذي يشير الى شراء وبيع الحصص في الصناديق الاستثمارية المشتركة Mutual Funds التي هي في الحقيقة تمسك محافظ من الاوراق المالية التي تدار من قبل إدارة متخصصة .

انتهت المحاضرة